

هيئة تنظيم مركز قطر للمال

البيانات المالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

المحتويات	رقم الصفحة
تقرير مدقق الحسابات المستقل	٣ - ١
البيانات المالية:	
بيان المركز المالي	٤
بيان الربح أو الخسارة و الدخل الشامل الآخر	٥
بيان التغيرات في حقوق الملكية	٦
بيان التدفقات النقدية	٧
إيضاحات حول البيانات المالية	٨ - ٣٠



كي بي ام جي
منطقة رقم ٢٥ الطريق الدائري الثالث
شارع ٢٣٠، مبنى ٢٤٦
ص.ب.: ٤٤٧٣، الدوحة
دولة قطر
تليفون: +٩٧٤ ٤٤٥٧٦٤٤٤
فاكس: +٩٧٤ ٤٤٣٦٧٤١١
الموقع الإلكتروني: kpmg.com/qa

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال

تقرير عن تدقيق البيانات المالية

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال ("هيئة التنظيم") التي تتكوّن من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وبيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل، وبيان التغييرات في حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات التي تشتمل على السياسات المحاسبية الجوهرية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر، بصورة عادلة، ومن كافة الجوانب الجوهرية المركز المالي لهيئة التنظيم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية – معايير المحاسبة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (المعايير الدولية للتقارير المالية – معايير المحاسبة).

أساس الرأي

قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. قمنا بمزيد من التوضيح لمسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير في الجزء الخاص "بمسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية" في هذا التقرير. إننا مستقلون عن هيئة التنظيم وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاق الدولية للمحاسبين (متضمنة معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد السلوك الأخلاقي الدولية) والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية لهيئة التنظيم في دولة قطر، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي. إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

معلومات أخرى

تم تدقيق البيانات المالية لهيئة التنظيم كما في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ من قبل مدقق حسابات آخر، والذي أبدى رأياً غير متحفظ بشأن تلك البيانات في ٢١ أبريل ٢٠٢٥.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تابع)

هيئة تنظيم مركز قطر للمال

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة في إعداد البيانات المالية

تشكل الإدارة الجهة المسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير المحاسبية) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، ومسؤولية تطبيق نظام الرقابة الداخلية الذي تراه الإدارة ضرورياً لضمان إعداد البيانات المالية بصورة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة هيئة التنظيم على الاستمرارية، والإفصاح متى كان ذلك مناسباً، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنو الإدارة تصفية هيئة التنظيم أو إيقاف أنشطتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

يتولى المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية لهيئة التنظيم.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. "التأكيد المعقول" هو التأكيد على مستوى عال، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً عن أخطاء جوهرية عندما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن غش أو خطأ وتعتبر هامة إذا كان من الممكن، بشكل فردي أو جماعي، أن يتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إننا نمارس حكماً مهنياً ونبقي على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق. كما إننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن غش هو أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تدليس أو تزوير أو حذف متعمد أو محاولات تشويه أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للهيئة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي اتخذتها الإدارة.
- إبداء نتيجة حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها، ما إذا كانت هناك شكوك جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول مقدرة الهيئة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. إذا استنتجنا أن هناك شكوكاً جوهرية، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، وفي حال كانت الإفصاحات غير كافية، بتعديل رأينا. إن النتائج التي توصلنا إليها تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، إن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في أن تقوم الهيئة بالتوقف عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تابع)

هيئة تنظيم مركز قطر للمال

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)

– تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بالطريقة التي تحقق العرض العادل.

نتواصل مع الأشخاص الموكلين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق المخطط للتدقيق وتوقيته ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور الهامة في أنظمة الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء تدقيقنا.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

نفيد أيضا بأن:

- (١) حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي اعتبرنا أنها ضرورية لأغراض التدقيق.
- (٢) تحتفظ هيئة التنظيم بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق بياناتها المالية مع تلك السجلات.
- (٣) لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات للأحكام السارية من أحكام مركز قطر للمال رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥ خلال السنة يمكن أن يكون لها أثر جوهري على بيان المركز المالي لهيئة التنظيم أو أدائها المالي كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.



سليم خليل
كي بي أم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٤٧٢

٥ ابريل ٢٠٢٦
الدوحة
دولة قطر



٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاحات	
			الموجودات
			الموجودات غير المتداولة
٥١٩	٢٤٩	٥	أثاث ومعدات
٨٢٨	٨٢٧	٦	موجودات غير ملموسة
١,٣٨١	١,٨٩١	٧	موجودات حق الاستخدام
١٠,٦٧٠	١٢,٧٧٧	٨	مبالغ مستحقة من أطراف ذات العلاقة
١٣,٣٩٨	١٥,٧٤٤		إجمالي الموجودات غير المتداولة
			الموجودات المتداولة
٥,١٤٧	٧,٤٩٥	٩	نم مدينة ومصاريف مدفوعة مسبقاً
٥١,٢٤٢	٥٥,٩٥٣	١٠	النقد وما يعادله
٥٦,٣٨٩	٦٣,٤٤٨		إجمالي الموجودات المتداولة
٦٩,٧٨٧	٧٩,١٩٢		إجمالي الموجودات
			حقوق الملكية والمطلوبات
			حقوق الملكية
٣٠,١٥٠	٣٤,٣٨٠	١١	الاحتياطي العام
١٤,٣١٣	١٤,٦١٢		الأرباح المدورة
٤٤,٤٦٣	٤٨,٩٩٢		إجمالي حقوق الملكية
			المطلوبات
			المطلوبات غير المتداولة
٥٠٧	١,١٧٧	١٢	مطلوبات إيجار
١٠,٦٧٠	١٢,٧٧٧	١٣	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
١١,١٧٧	١٣,٩٥٤		إجمالي المطلوبات غير المتداولة
			المطلوبات المتداولة
٩٢٧	٧٦٢	١٢	مطلوبات الإيجار
٦١٧	٦١٧	١٤	صندوق قروض الموظفين
١٢,٦٠٣	١٤,٨٦٧	١٥	نم دائنة ومستحقات
١٤,١٤٧	١٦,٢٤٦		إجمالي المطلوبات المتداولة
٢٥,٣٢٤	٣٠,٢٠٠		إجمالي المطلوبات
٦٩,٧٨٧	٧٩,١٩٢		إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات

تمت الموافقة على البيانات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢٦ ووقعها بالنيابة عنه كل من:

فاطمة المير
المدير التنفيذي للشؤون المالية والمكبر التنفيذي
للعمليات

مايكل ج. راين
الرئيس التنفيذي



تشكل الإيضاحات المرفقة من ٨ إلى ٣٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

هيئة تنظيم مركز قطر للمال

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

ألف دولار أمريكي

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاح	
			الإيرادات
٥٤	١٨٥	١٦	غرامات مالية
١,٧٨٩	١,٥١٨		إيرادات الرسوم
٢,٢٣٨	٢,٠٨٤		إيرادات الفوائد
١٩	٤		إيرادات أخرى
<u>٤,١٠٠</u>	<u>٣,٧٩١</u>		إجمالي الإيرادات
			المصاريف
(٤٠,٨٤٠)	(٤٤,٣٨٠)		رواتب وتكاليف أخرى ذات الصلة
(٣,٦٩٥)	(٤,٤٣٩)	١٧	مصاريف عمومية وإدارية
(٨١٩)	(٧٨٢)		مصاريف أعضاء مجلس الإدارة
(٣٢)	(٥٣)	١٢	مخصص خسارة للموجودات المالية
(١٠٥)	(٦٩)		تكلفة تمويل تتعلق بمطلوبات الإيجار
<u>(٤٥,٤٩١)</u>	<u>(٤٩,٧٢٣)</u>		إجمالي المصاريف
(٤١,٣٩١)	(٤٥,٩٣٢)		صافي مصاريف السنة قبل المخصصات المالية
٥٠,١٣٠	٥٣,٢٠١	٢	مخصصات مالية من الحكومة
<u>٨,٧٣٩</u>	<u>٧,٢٦٩</u>		إجمالي الدخل للسنة
-	-		الدخل الشامل الآخر
<u><u>٨,٧٣٩</u></u>	<u><u>٧,٢٦٩</u></u>		إجمالي الدخل الشامل للسنة



إجمالي	الأرباح المدورة	الاحتياطي العام	
٣٧,٩٧٤	١١,٣١٤	٢٦,٦٦٠	كما في ١ يناير ٢٠٢٤
٨,٧٣٩	٨,٧٣٩	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
(٢,٢٥٠)	(٢,٢٥٠)	-	صافي الدخل للسنة
-	(٣,٤٩٠)	٣,٤٩٠	سداد الأموال إلى وزارة المالية (١)
٤٤,٤٦٣	١٤,٣١٣	٣٠,١٥٠	تحويل إلى الاحتياطي العام
			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ / ١ يناير ٢٠٢٥
٧,٢٦٩	٧,٢٦٩	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
(٢,٧٤٠)	(٢,٧٤٠)	-	صافي الدخل للسنة
-	(٤,٢٣٠)	٤,٢٣٠	سداد الأموال إلى وزارة المالية (١)
٤٨,٩٩٢	١٤,٦١٢	٣٤,٣٨٠	تحويل إلى الاحتياطي العام
			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥



هيئة تنظيم مركز قطر للمال

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

ألف دولار أمريكي

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاحات
		أنشطة التشغيل
(٤١,٣٩١)	(٤٥,٩٣٢)	صافي المصروفات للسنة قبل المخصصات المالية
		تعديلات:
٢٧١	٢٨٠	٥ استهلاك أثاث ومعدات
٧٩٤	٨١١	٧ استهلاك موجودات حق استخدام
١٠٥	١٧٣	٦ إطفاء موجودات غير ملموسة
٣٢	٥٣	مخصص خسائر للموجودات المالية
٢,٣٤٨	٢,٢٩٨	مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
٦٨	-	شطب الموجودات غير الملموسة
٢	-	شطب أثاث ومعدات
(١٤)	-	ربح من استبعاد الأثاث والمعدات
(٢,٢٣٨)	(٢,٠٨٤)	إيرادات فوائد
١٠٥	٦٩	تكلفة تمويل
(٣٩,٩١٨)	(٤٤,٣٣٢)	
		التغيرات في:
٢,١٧٦	(٢,٠٩٧)	- ذمم مدينة ومصاريف مدفوعة مسبقة
٣١	١,١٨٣	- ذمم دائنة ومستحقات
٦١٧	-	- صندوق قروض الموظفين
(٣٧,٠٩٤)	(٤٥,٢٤٦)	التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية
٢,٣٨٨	١,٧٢١	الفوائد المستلمة
(١٤٣)	(٢٥٨)	١٣ مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة
(١٠٥)	(٦٩)	تكلفة التمويل المدفوعة
(٣٤,٩٥٤)	(٤٣,٨٥٢)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل
		نشاطات استثمارية
١٤	-	متحصلات من بيع الأثاث والمعدات
(١١٣)	(١٠)	٥ شراء أثاث ومعدات
(٢٦٢)	(١٧٢)	٦ شراء موجودات غير ملموسة
(٣٦١)	(١٨٢)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
		أنشطة التمويل
٥٠,٨٣٣	٥٢,٣٢٣	٢ اعتمادات مالية مستلمة من الحكومة
(٧٦٢)	(٨١٦)	سداد مطلوبات الإيجار
(٢,٢٥٠)	(٢,٧٤٠)	سداد لوزارة المالية
٤٧,٨٢١	٤٨,٧٦٧	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية
١٢,٥٠٦	٤,٧٣٣	صافي الزيادة في النقد وما يعادله
٣٨,٨٥٦	٥١,٣٦٢	النقد وما يعادله في ١ يناير
٥١,٣٦٢	٥٦,٠٩٥	١٠ النقد وما يعادله في ٣١ ديسمبر



١. معلومات عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال

تم إنشاء مركز قطر للمال من قبل دولة قطر بموجب القانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥ بهدف استقطاب المؤسسات المالية العالمية والشركات متعددة الجنسيات لكي تساهم في إنشاء الأعمال المصرفية العالمية وتقديم الخدمات المالية وأنشطة التأمين وأعمال المراكز الرئيسية للشركات والأنشطة المتعلقة بها داخل قطر.

يتكوّن مركز قطر للمال من أربع هيئات وهي هيئة مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، والمحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال، ومحكمة التنظيم بمركز قطر للمال. إن مركز قطر للمال وهيئة تنظيم مركز قطر للمال والمحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال، ومحكمة التنظيم بمركز قطر للمال هي هيئات مستقلة عن بعضها البعض وعن حكومة قطر.

تتولّى هيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهي الهيئة الرقابية المستقلة، أعمال تنظيم التراخيص والإشراف على مؤسسات الخدمات المالية والشركات الأخرى التي تمارس أعمالها في مركز قطر للمال. أما العنوان المسجل لمكتب هيئة التنظيم فهو ص.ب. ٢٢٩٨٩ الدوحة، دولة قطر.

تتعلّق هذه البيانات المالية فقط بهيئة تنظيم مركز قطر للمال ولا تشمل أية أجهزة أخرى تابعة لمركز قطر للمال.

تمّت الموافقة على إصدار البيانات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ من قبل مجلس إدارة هيئة التنظيم بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢٦.

٢. التبعية الاقتصادية

تعتمد هيئة تنظيم مركز قطر للمال على الاعتمادات المالية المقدمة من حكومة دولة قطر لتمويل نفقاتها التشغيلية والرأسمالية.

خلال السنة قدمت الحكومة لهيئة تنظيم مركز قطر للمال اعتمادات مالية بمبلغ ٥٢,٣٢٣ ألف دولار أمريكي (٢٠٢٤: ٥٠,٨٣٣ ألف دولار أمريكي). كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، تم الاعتراف بمبلغ ٦,٠٧٣ ألف دولار أمريكي (٢٠٢٤: ٤,٩٢٥ ألف دولار أمريكي) كاعتمادات تم استلامها مسبقاً. وبعد تعديل حركة الاعتمادات المستلمة مقدماً والاعتمادات المستحقّة القبض بمبلغ ١٢,٩٣٨ ألف دولار أمريكي (٢٠٢٤: ١٠,٩١٢ ألف دولار أمريكي)، تم الاعتراف بمبلغ ٥٣,٢٠١ ألف دولار أمريكي في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٥٠,١٣٠ ألف دولار أمريكي).

وفقاً للمادة (١٤) من قانون مركز قطر للمال رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥، يحق لهيئة تنظيم مركز قطر للمال الاحتفاظ بأي مخصصات فائضة مقدمة من الحكومة، وقد تم التعامل مع هذه المخصصات كجزء من الأرباح المحتجزة.

٣. أسس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

تم إعداد هذه البيانات المالية لهيئة التنظيم وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

كما أن هيئة التنظيم ملتزمة بأحكام قانون مركز قطر للمال رقم ٧ لسنة ٢٠٠٥ ذات الصلة.

(ب) أساس القياس

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

إن العملة الوظيفية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال هي الريال القطري. ومع ذلك، تم عرض هذه البيانات المالية بالدولار الأمريكي، وهي عملة العرض لهيئة تنظيم مركز قطر للمال حيث تم إنشاء هيئة تنظيم مركز قطر للمال من أجل التصريح للشركات والأفراد الذين يقدمون خدمات مالية في مركز قطر للمال أو منه وتنظيم هذه الشركات والأفراد.

٣. أسس الإعداد (تابع)

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

بما أن سعر صرف الريال القطري مرتبط بالدولار الأمريكي، تم تحويل الأرصدة والمعاملات بالريال القطري إلى الدولار الأمريكي بسعر الصرف الثابت البالغ ٣.٦٤٥ ريال قطري للدولار الأمريكي وجميع البيانات المالية المعروضة بالدولار الأمريكي مقربة إلى أقرب ألف دولار أمريكي.

(د) استخدام التقديرات والأحكام

عند إعداد هذه البيانات المالية، اعتمدت الإدارة على تقديرات وافتراسات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية وعلى المبالغ المبلغ عنها للأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تراجع التقديرات والافتراضات الأساسية بشكل دوري، وتسجل التعديلات على التقديرات بشكل استباقي.

فيما يلي معلومات حول المجالات الهامة التي تتطلب قدرًا أكبر من التقدير أو التعقيد، أو المجالات التي تنطوي فيها الافتراضات أو التقديرات على مخاطر كبيرة قد تؤدي إلى تعديل جوهري في المبالغ المسجلة في البيانات المالية:

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة هيئة التنظيم بتقييم قدرتها على الاستمرار كمبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن هيئة التنظيم لديها الموارد للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، إن الإدارة ليست على علم بأي شكوك جوهريّة قد تثير شكوكًا كبيرة حول قدرة الهيئة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية. لذلك، يستمر إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

استهلاك الأثاث والمعدات، وأصول حق الاستخدام، والأصول غير الملموسة

يتم استهلاك الأثاث والمعدات، وأصول حق الاستخدام، والأصول غير الملموسة وفقًا لطريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرّة. وتمارس الإدارة تقديرًا كبيرًا لتحديد طريقة الاستهلاك، والأعمار الإنتاجية، والقيم المتبقية لهذه الأصول، بما في ذلك استخدامها المتوقع طوال أعمارها، ومعدل تاكلها المادي، وتقدمها التكنولوجي أو التجاري. وقد يكون لهذه التقديرات تأثير كبير على مصروف الاستهلاك والإطفاء السنوي المدرج في بيان الربح أو الخسارة.

انخفاض قيمة الأثاث والمعدات، وأصول حق الاستخدام، والأصول غير الملموسة

تراجع القيم الدفترية للأثاث والمعدات، وأصول حق الاستخدام، والأصول غير الملموسة في كل تاريخ إعداد تقارير لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. وحتى تاريخ إعداد التقارير، لم تجد الإدارة أي دليل من التقارير الداخلية يشير إلى انخفاض قيمة أي أصل أو فئة من الأصول.

انخفاض قيمة الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

يتطلب نموذج انخفاض القيمة القائم على الخسائر الائتمانية المتوقعة استخدام معلومات مستقبلية تستند إلى افتراضات حول التحركات المستقبلية لمختلف العوامل الاقتصادية وكيفية تأثير هذه العوامل على بعضها البعض. كما يتطلب من الإدارة تحديد احتمالية التعثر وحجمه لمختلف فئات الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.

تعد احتمالية التعثر مدخلا أساسيا في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتنطوي على قدر كبير من الاحكام التقديرية فهي تمثل تقديرًا لاحتمالية حدوث التعثر خلال فترة زمنية معينة ويشمل احتسابها بيانات تاريخية وافتراسات وتوقعات للظروف المستقبلية. كما أن حجم الخسارة في حال حدوث التعثر يعد أيضًا تقديرًا حيث يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي تتوقع هيئة التنظيم تحصيلها.

٣. أسس الإعداد (تابع)

(د) استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

مطلوبات التأجير

تقوم الإدارة بتقييم ما إذا كانت العقود التي تبرمها هيئة التنظيم لتأجير الأصول المختلفة تتضمن عقد إيجار. وقد يتطلب تحديد عقد الإيجار، بما في ذلك ما إذا كانت هيئة التنظيم قد تعاققت على جميع المنافع الاقتصادية للأصل المؤجر، قدرًا كبيراً من التقدير. كما قد يمثل تحديد مدة الإيجار تحدياً في حال كان العقد غير محدد المدة أو خاضعاً للتجديد التلقائي، أو في حال وجود خيارات تجديد غير واضحة بشأن تفعيلها في تاريخ انتهاء الصلاحية. يؤثر طول مدة الإيجار بشكل كبير على قيمة التزام التأجير وحق استخدام الأصل ذي الصلة، وقد يتطلب التوصل إلى نتيجة في بعض الأحيان تقديراً دقيقاً. علاوة على ذلك، بمجرد تحديد مدة الإيجار، تحتاج الإدارة إلى تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المستحقة الدفع خلال مدة الإيجار، وخصمها باستخدام معدل الاقتراض الإضافي الذي سيدفعه المستأجر لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثلة لأصل حق الاستخدام في بيئة اقتصادية مماثلة، وذلك لفترة مماثلة وبضمانات مماثلة. ويتطلب ذلك أيضاً قدرًا كبيراً من التقدير، ويؤثر على كل من التزام التأجير التمويلي والقيمة العادلة للأصل المؤجر.

مقابل متغير

تستمد المبالغ المتعلقة بالغرامات المالية من الإجراءات التنفيذية التي تتخذها هيئة التنظيم ضد الشركات الخاضعة لإشرافها بسبب عدم امتثالها للقواعد واللوائح المعمول بها. وينطوي استرداد الغرامات المالية (والإيرادات المرتبطة بها) على عوامل عدم يقين تتعلق بالمبلغ (الذي يمكن الطعن فيه أمام محكمة التنظيم بمركز قطر للمال) وتوقيت استلام الدفع، الأمر الذي قد يستلزم، بناءً على الخبرة، رفع دعاوى قضائية قد تستغرق وقتاً طويلاً. وتختلف العوامل المؤثرة في استرداد الغرامة المالية (والإيرادات المرتبطة بها) من حالة إلى أخرى، كما أن حل القيود خارج عن سيطرة هيئة التنظيم. وبناءً على ذلك، يتم الاعتراف بالإيرادات ذات الصلة عند حل القيود.

(هـ) معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة، والتعديلات والتفسيرات السارية اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٥

في ما يلي قائمة التغييرات الأخيرة التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٥:

تاريخ السريان	المعايير أو التعديلات الجديدة
١ يناير ٢٠٢٥	عدم قابلية التبادل - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٢١

لا تؤثر المعايير الجديدة والمعدلة المذكورة أعلاه بأي شكل من الأشكال على البيانات المالية لهيئة التنظيم.

(و) متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لم تدخل حيز التنفيذ بعد، ولكنها متاحة للتطبيق المبكر.

يسرد الجدول أدناه التغييرات الأخيرة التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية والتي يجب تطبيقها لفترة سنوية تبدأ بعد ١ يناير ٢٠٢٥ والتي يمكن اعتمادها مبكراً في فترات إعداد التقارير السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٥.

تاريخ السريان	المعايير أو التعديلات الجديدة
١ يناير ٢٠٢٦	تصنيف وقياس الأدوات المالية - تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧
	العقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة - تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧
	التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية - معايير المحاسبة - المجلد ١١
١ يناير ٢٠٢٧	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ والإفصاح في البيانات المالية
	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٩ للشركات التابعة غير الخاضعة للمساءلة العامة: الإفصاحات
	بيع مساهمة الأصول بين مستثمر وشركته التابعة أو مشروع مشترك (تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨)
	متاح للاعتماد الاختياري/تاريخ السريان مؤجل إلى أجل غير مسمى*

٣. أسس الإعداد (تابع)

(و) متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لم تدخل حيز التنفيذ بعد، ولكنها متاحة للتطبيق المبكر (تابع)

باستثناء المعيار ١٨ الخاص بالعرض والإفصاح في البيانات المالية، لا تتوقع الإدارة أن يكون لاعتماد المعايير الجديدة والمعدلة المذكورة أعلاه تأثير جوهري على البيانات المالية لهيئة التنظيم.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ العرض والإفصاح في البيانات المالية

سيحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ محل معيار المحاسبة الدولي رقم ١ عرض البيانات المالية ويطبق على فترات إعداد التقارير السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٧ أو بعد ذلك التاريخ. ويقدم المعيار الجديد المتطلبات الجديدة الرئيسية التالية:

- يُطلب من الكيانات تصنيف جميع الإيرادات والمصروفات إلى خمس فئات في بيان الربح أو الخسارة، وهي فئات التشغيل والاستثمار والتمويل والعمليات المتوقعة وضريبة الدخل. كما يُطلب من الكيانات أيضًا عرض المجموع الفرعي للأرباح التشغيلية المحددة حديثًا. لن يتغير صافي أرباح الكيانات.
- يتم الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة في إيضاح واحد في البيانات المالية.
- يتم توفير إرشادات محسنة حول كيفية تجميع المعلومات في البيانات المالية.

وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على جميع الكيانات استخدام المجموع الفرعي للأرباح التشغيلية كنقطة بداية لبيان التدفقات النقدية عند عرض التدفقات النقدية التشغيلية باستخدام الطريقة غير المباشرة.

لا تزال هيئة التنظيم في طور تقييم أثر المعيار الجديد، لا سيما في ما يتعلق بهيكل بيان هيئة التنظيم للربح أو الخسارة وبيان التدفقات النقدية والإفصاحات الإضافية المطلوبة في البيانات المالية لمقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة. تقوم هيئة التنظيم أيضًا بتقييم الأثر على كيفية تجميع المعلومات في البيانات المالية، بما في ذلك البنود المصنفة حاليًا في خانة "أخرى".

٤. السياسات المحاسبية الجوهرية

فيما يلي السياسات المحاسبية الرئيسية للشركة المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية. تم تطبيق هذه السياسات بشكل متنسق على كلا السنتين المعروضة في هذه البيانات المالية.

(أ) الأثاث والمعدات

الإعتراف والقياس

تقاس بنود الأثاث والمعدات بالتكلفة التاريخية مطروحًا منها الاستهلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض قيمة مترakمة. تشمل التكلفة التاريخية النفقات التي يمكن نسبتها مباشرة إلى اقتناء الأصل.

النفقات اللاحقة

تتم رسملة النفقات اللاحقة فقط إذا كان من المحتمل أن تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بهذه النفقات إلى هيئة التنظيم ويمكن قياس تكلفتها بشكل موثوق.

الاستهلاك

يحسب الاستهلاك لغرض شطب تكلفة عناصر المعدات بعد خصم قيمتها المتبقية المقدرة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر لها، ويتم الاعتراف به في قائمة الربح أو الخسارة.

يتم الاعتراف بالاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات كالتالي:

أثاث وتجهيزات	٣ سنوات
معدّات مكتبية	٣ سنوات
تحسينات على الإيجار	٣ سنوات أو مدة الإيجار أيهما أقل

٤. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

أ) الأثاث والمعدات (تابع)

الاستهلاك (تابع)

تتم مراجعة طريقة الإهلاك والقيمة المتبقية والعمر الإنتاجي للمعدات في كل تاريخ إعداد للتقارير المالية وتعديلها إذا كان ذلك مناسباً.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والمنشآت والمعدات عند استبعادها أو عندما لا يتوقع وجود منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها. يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن بيع المعدات من خلال مقارنة العائدات من عمليات الاستبعاد بالقيمة الدفترية لكل منها ويتم إثباتها بالصافي ضمن بيان الربح أو الخسارة.

المشاريع الرأسمالية قيد التنفيذ

تقاس تكلفة المشاريع الرأسمالية قيد التنفيذ بالتكلفة مطروحاً منها أي خسائر انخفاض قيمة. وتشمل التكلفة النفقات المبدئية وأي نفقات أخرى يمكن نسبتها مباشرة لجعل الأصول جاهزة للاستخدام المقصود لها. تحول الأعمال الرأسمالية الجارية إلى الفئة المناسبة من الأثاث والمعدات عند اكتمالها وجاهزيتها للاستخدام المقصود.

ب) موجودات غير ملموسة

الاعتراف والقياس

تتضمن الموجودات غير الملموسة تكلفة شراء برامج الكمبيوتر والبرامج المطورة داخلياً. وتُقاس الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها بشكل منفصل عند الاعتراف الأولي بالتكلفة.

- لا ترسم التكاليف المرتبطة بتطوير برامج الحاسوب المخصصة للاستخدام الداخلي الا في الحالات التالية:
- إثبات الجدوى الفنية لإنجاز البرنامج؛
 - وجود نية وقدرة لدى الجهة المعنية على إنجاز البرنامج واستخدامه؛
 - توفر الموارد الفنية والمالية وغيرها من الموارد الكافية لإنجاز التطوير؛
 - إمكانية تحديد البرنامج بشكل منفصل؛
 - احتمال أن يحقق البرنامج منافع اقتصادية مستقبلية؛
 - إمكانية قياس النفقات المتعلقة بالبرنامج بشكل موثوق.

في حال عدم استيفاء هذه المعايير، تسجل نفقات التطوير كمصروف في بيان الدخل الشامل .

يتم الاعتراف بالنفقات المتعلقة بالبحث أو بمرحلة البحث في مشروع داخلي كمصروف في الفترة التي تنكب فيها.

النفقات اللاحقة

تقاس الأصول غير الملموسة بعد ذلك بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة، إن وجدت.

تتم رسملة النفقات اللاحقة فقط عندما تزيد المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل المحدد المرتبط بها. أما جميع النفقات اللاحقة الأخرى فيتم الاعتراف بها كمصروف في بيان الربح أو الخسارة عند تكبدها.

الاستهلاك

يستهلك الأصل غير الملموس بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر له، بدءاً من الوقت الذي يصبح فيه الأصل جاهزاً للاستخدام المقصود له.

العمر الإنتاجي المقدر كالتالي:

- برامج الحاسوب – ثلاث سنوات
- برامج لغة التقارير التجارية الموسعة – خمس سنوات
- برنامج مايكروسوفت ديناميك – ٣٦٥ خمس سنوات

٤. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(ب) موجودات غير ملموسة (تابع)

الاستهلاك (تابع)

مصروف الاستهلاك يعترف به ضمن المصروفات العامة والإدارية في بيان الربح أو الخسارة.

تتم مراجعة طرق الاستهلاك، والعمر الإنتاجي المقدر، والقيم المتبقية في كل تاريخ إعداد تقارير ويتم تعديلها استثنائياً عند الاقتضاء.

(ج) الأصول المتعلقة بحق الاستخدام

الاعتراف والقياس

يتم الاعتراف بالأصول المتعلقة بحق الاستخدام في تاريخ بدء الإيجار بالتكلفة، والتي تشمل المبلغ الابتدائي للالتزام الإيجاري (انظر سياسة المحاسبة "الالتزامات الإيجارية") مع تعديل أي دفعات إيجارية تمت عند أو قبل تاريخ البدء، بالإضافة إلى أي تكاليف مباشرة أولية متكبدة وتقدير التكاليف المتعلقة بتفكيك وإزالة الأصل الأساسي أو استعادة الأصل الأساسي أو الموقع الذي يوجد عليه، مطروحاً منه أي حوافز إيجارية تم الحصول عليها.

القياس اللاحق

يتم قياس عناصر الأصول المتعلقة بحق الاستخدام بعد ذلك بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة.

يحسب الاستهلاك لشطب تكلفة الأصل المتعلق بحق الاستخدام باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى أقصر الفترة بين مدة الإيجار وعمره الإنتاجي. ويستهلك على مدى عمره الإنتاجي إذا كان عقد الإيجار إما ينقل ملكية الأصل المتعلق بحق الاستخدام إلى هيئة التنظيم بنهاية مدة الإيجار أو يعكس نيتها في ممارسة خيار الشراء عند نهاية مدة الإيجار. ويتم تحديد العمر الإنتاجي المقدر لأصول حق الاستخدام على نفس الأساس المستخدم للأصول العقارية والمعدات.

بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تعديل القيمة الدفترية للأصل المتعلق بحق الاستخدام بشكل دوري لتأخذ في الاعتبار بعض إعادة القياس للالتزام الإيجاري المرتبط.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بعنصر من أصول حق الاستخدام عند أول حدوث لأي من الحالات التالية: نهاية مدة الإيجار، إلغاء عقد الإيجار، أو انتقال السيطرة على الأصل الأساسي. في حال انتقال السيطرة على الأصل الأساسي إلى هيئة التنظيم، تتم إعادة تصنيف القيمة الدفترية للأصل المتعلق بحق الاستخدام إلى الأصول العقارية والمعدات.

(د) الأدوات المالية

الاعتراف والقياس

يتم الاعتراف المبدئي بالأصول المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح هيئة التنظيم طرفاً في النصوص التعاقدية للأداة.

يُقاس الأصل المالي (ما لم يكن ذمة مدينة بدون مكون تمويل مهم) أو مطلوباً مالياً، مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً أو ناقصاً، للبند الذي لا يكون بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وتكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة إلى الاقتناء أو الإصدار. أما الذمة المدينة بدون مكون تمويل هام فتُقاس مبدئياً بسعر المعاملة. أما إذا كان لهيئة التنظيم حق غير مشروط بمبلغ يختلف عن سعر المعاملة، فتُقاس الحسابات المدينة مبدئياً بمبلغ ذلك الحق المشروط.

٤. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(د) الأدوات المالية (تابع)

التصنيف والقياس اللاحق

الأصول المالية - التصنيف

عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي على النحو التالي:

- التكلفة المطفأة - عند الاعتراف المبدئي، يصنف الموجود المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى كلا الشرطين التاليين وكان غير مخصص بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:
 - يتم الاحتفاظ به في نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لجمع التدفقات النقدية التعاقدية؛
 - وتؤدي شروطه التعاقدية في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية ليست سوى مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - إذا استوفت الشرطين التاليين ولم تُصنف كأصل مالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:
 - يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج عمل يتم تحقيق هدفه من خلال كل من جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية؛
 - وشروطها التعاقدية تؤدي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل فقط مدفوعات رأس المال والفوائد على المبلغ الأصلي المستحق.
- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة - جميع الموجودات المالية غير المصنفة على أنها تُقاس بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما هو موضح أعلاه.

تم تصنيف الأصول المالية من قبل هيئة التنظيم عند الاعتراف بها لأول مرة على أنها مقاسة بالتكلفة المطفأة.

لا تتم إعادة تصنيف الأصول المالية بعد الاعتراف الأولي بها إلا إذا قامت هيئة التنظيم بتغيير نموذج عملها لإدارة الأصول المالية، وفي هذه الحالة تتم إعادة تصنيف جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من أول فترة تقريرية تالية لتغيير نموذج العمل.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم هيئة التنظيم بتقييم هدف نموذج الأعمال الذي يُحتفظ فيه بموجود مالي على مستوى أداة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي تدار بها الأعمال وتقديم المعلومات للإدارة. تشمل المعلومات التي تؤخذ في الاعتبار ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات في الممارسة العملية. وهي تشمل ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على جني إيراد فائدة تعاقدية أو المحافظة على ملف سعر فائدة معين، يضاهايم مدة الموجودات المالية مع مدة أي مطلوبات أو تدفقات نقدية خارجية متوقعة ذات صلة أو يحقق تدفقات نقدية من خلال بيع الموجودات
- وكيفية تقييم أداء المحفظة وتقديم التقارير لإدارة هيئة التنظيم
- والمخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال هذا) وكيفية إدارة تلك المخاطر
- وكيفية تعويض مديري الأعمال - على سبيل المثال، سواء كان التعويض يستند على القيمة العادلة للموجودات التي تتم إدارتها أو التدفقات النقدية التعاقدية التي يتم جمعها
- ووتيرة وحجم وتوقيت مبيعات الموجودات المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات والتوقعات حول نشاط المبيعات في المستقبل.

إن عمليات نقل الموجودات المالية لأطراف ثالثة في معاملات غير مؤهلة لإلغاء الاعتراف لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، وذلك بما ينسجم مع اعتراف هيئة التنظيم المستمر بالموجودات.

٤. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(د) الأدوات المالية (تابع)

التصنيف والقياس اللاحق (تابع)

الأصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات رأس المال والفوائد

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية ليست سوى مدفوعات عن أصل المبلغ والفائدة عليه، تأخذ هيئة التنظيم بالشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الموجود المالي يحتوي على شرط تعاقدى يمكن أن يغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا يمكنه الوفاء بهذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ هيئة التنظيم في الاعتبار ما يلي:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية
- والشروط التي قد تعدل سعر الكوبون التعاقدى، بما في ذلك ميزات السعر المتغير
- ومميزات المدفوعات مقدماً و التمديد
- والأحكام التي تحد من مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من موجودات محددة (على سبيل المثال مميزات عدم حق الرجوع).

تعتبر ميزة السداد المسبق متوافقة مع المعيار إذا كان مبلغ السداد المسبق يمثل إلى حد كبير المبالغ غير المدفوعة من رأس المال والفوائد على المبلغ الأصلي المستحق، وقد يشمل ذلك تعويضاً إضافياً معقولاً عن إنهاء العقد مبكراً. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للأصل المالي الذي تم الحصول عليه بخصم أو علاوة على قيمته التعاقدية، تعامل أي ميزة تسمح أو تتطلب السداد المسبق بمبلغ يمثل إلى حد كبير المبلغ التعاقدى الأساسي بالإضافة إلى الفوائد التعاقدية المستحقة ولكن غير المدفوعة والتي قد تشمل أيضاً تعويضاً إضافياً معقولاً عن الإنهاء المبكر على أنها متوافقة مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المسبق غير كبيرة عند الاعتراف الأولي. لم يكن لدى هيئة التنظيم أي أصول مالية محتفظ بها خارج نماذج الأعمال التجارية للتداول فشلت في تقييم هذا المعيار.

القياس اللاحق والأرباح والخسائر للموجودات المالية:

الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة - يتم قياس هذه الموجودات لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تخفيض التكلفة المطفأة بخسائر انخفاض القيمة. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر أسعار صرف العملات الأجنبية وانخفاض القيمة في الربح أو الخسارة. يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة من إلغاء الاعتراف في الربح أو الخسارة.

لا تحتفظ هيئة التنظيم أي أصول مالية مصنفة على أساس القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

التصنيف والقياس اللاحق والأرباح والخسائر للمطلوبات المالية

تصنف المطلوبات المالية لهيئة التنظيم على أنها مقاسة بالتكلفة المطفأة.

يتم تصنيف الالتزام المالي على أساس القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان مصنفاً على أنه محتفظ به للتداول، أو كان مشتقاً، أو تم تعيينه على هذا الأساس عند الاعتراف الأولي. يتم قياس الالتزامات المالية المصنفة على أساس القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالصافي من المكاسب والخسائر، بما في ذلك أي مصروفات فوائد، في بيان الربح أو الخسارة.

أما المطلوبات المالية الأخرى فيتم قياسها بعد ذلك بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. ويتم الاعتراف بمصروفات الفوائد وأرباح وخسائر الصرف الأجنبي في قائمة الربح أو الخسارة.

إلغاء الاعتراف

الموجودات المالية

تقوم هيئة التنظيم بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في الحصول على التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو عندما تنقل الحقوق في تلقي التدفقات النقدية التعاقدية في صفقة يتم فيها نقل جميع المخاطر والمكافآت المرتبطة بملكية الأصل المالي تقريباً، أو في حال لم تنقل هيئة التنظيم جميع المخاطر والمكافآت تقريباً ولم تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

٤. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(د) الأدوات المالية (تابع)

إلغاء الاعتراف (تابع)

الموجودات المالية (تابع)

تدخل هيئة التنظيم في معاملات تقوم بموجبها بتحويل الموجودات المعترف بها في بيان مركزها المالي، ولكنها تحتفظ إما بجميع أو بجزء كبير من مخاطر وحوافز الموجودات المحولة. في تلك الحالات، لا يلغى الاعتراف بالموجودات المحولة.

المطلوبات المالية

تقوم هيئة التنظيم بإلغاء الاعتراف بالالتزام المالي عندما يتم الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاء مفعولها. كما تقوم بإلغاء الاعتراف بالالتزام المالي عند تعديل شروطه إذا كانت التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة بشكل جوهري، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزام المالي الجديد بناءً على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي، يعترف بالفرق بين القيمة الدفترية الملغاة والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية منقولة أو التزامات متحملة) في الربح أو الخسارة.

المقاصة

تتم مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط، وحصراً، عندما يكون لدى هيئة التنظيم حق قانوني قابل للتطبيق في مقاصة المبالغ، وتنوي إما تسويتها على أساس الصافي أو تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

هـ) انخفاض القيمة

الموجودات المالية غير المشتقة

تعترف هيئة التنظيم بمخصص الخسائر المتوقعة على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. ولا تحتفظ هيئة التنظيم بأي استثمارات في الديون يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تقوم هيئة التنظيم بقياس مخصصات الخسائر إما بمبلغ يساوي:

- خسائر ائتمانية متوقعة طوال العمر، وهي الخسائر الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة خلال العمر المتوقع للأداة المالية
- أو خسائر ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهراً، وتشمل جزء الخسائر الناتجة عن أحداث التعثر التي قد تحدث خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهراً) .

تعتبر أطول فترة عند تقدير الخسائر المتوقعة هي أطول فترة تعاقدية تتعرض خلالها هيئة التنظيم لمخاطر الائتمان.

بالنسبة للأصول المالية، باستثناء النقد لدى البنوك، طبقت هيئة التنظيم النهج المبسط لقياس الخسائر المتوقعة، والذي يعترف بالخسائر الائتمانية المتوقعة طوال العمر لتلك الأصول التي تعكس زيادة في مخاطر الائتمان. وتعتبر أطول فترة عند تقدير الخسائر المتوقعة هي أطول فترة تعاقدية تتعرض خلالها هيئة التنظيم لمخاطر الائتمان.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأصل مالي قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي وعند تقدير الخسائر المتوقعة، تأخذ هيئة التنظيم بعين الاعتبار المعلومات المعقولة والقابلة للدعم ذات الصلة والمتاحة بدون تكلفة أو جهد مفرط. ويشمل ذلك المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية المستندة إلى الخبرة التاريخية لهيئة التنظيم وتقييم الائتمان المستنير، بما في ذلك المعلومات المستقبلية المتوقعة.

٤. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(ج) انخفاض القيمة (تابع)

الموجودات المالية غير المشتقة (تابع)

يتم دائماً قياس مخصصات الخسائر على أرصدة البنوك بمبلغ يساوي خسائر ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهراً. وتعتبر هيئة التنظيم أن أرصدة البنوك ذات مستوى منخفض من المخاطر عندما يكون تصنيف مخاطر الائتمان الخاص بها مطابقاً للتعريف العالمي المعروف بـ "درجة الاستثمار".

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي التقديرات المرجحة لخسائر الائتمان. تقاس خسائر الائتمان على أنها القيمة الحالية لجميع حالات النقص النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للكيان وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للموجود المالي.

الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية

في تاريخ كل تقرير، تقيّم هيئة التنظيم ما إذا كانت هناك موجودات مالية مسجلة بالتكلفة المطفأة قد انخفضت قيمتها الائتمانية. يعتبر الموجود المالي "ذا قيمة ائتمانية منخفضة" عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث التي لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجود المالي.

يتضمن الدليل على أن الموجود المالي منخفض القيمة الائتمانية البيانات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- مواجهة العميل لصعوبة مالية كبيرة
- أو إخلال بعقد مثل التعثر أو تجاوز موعد الاستحقاق بأكثر من ٣٦٥ يوماً
- أو يكون من المحتمل دخول العميل في حالة إفلاس أو حالة إعادة تنظيم مالي أخرى.

عرض مخصص الخسائر على الأصول المالية في بيان المركز المالي

يتم خصم مخصص الخسائر للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول.

الشطب

يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية لموجود مالي عندما لا يكون لدى هيئة التنظيم توقعات معقولة باسترداد موجود مالي بأكمله أو جزء منه. تجري هيئة التنظيم تقييماً منفصلاً في ما يتعلق بتوقيت الشطب والمبلغ المشطوب على أساس احتمال وجود توقعات معقولة بالاسترداد. لا تتوقع هيئة التنظيم أن تسترد جزءاً كبيراً من المبلغ المشطوب. برغم ذلك، قد تظل الموجودات المالية التي شطبت خاضعة لأنشطة الإنفاذ من أجل الالتزام بالإجراءات التي تتبعها هيئة التنظيم لاسترداد المبالغ المستحقة.

الموجودات غير المالية

في تاريخ كل تقرير، تقوم هيئة التنظيم بمراجعة القيم الدفترية لأصولها غير المالية لتحديد ما إذا كانت هناك أي مؤشرات لانخفاض قيمتها. إذا وجدت أي مؤشرات، يتم عندها تقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصل.

لاختيار انخفاض القيمة، يتم تجميع الموجودات معاً في مجموعات موجودات أصغر تنتج تدفقات نقدية داخلية من الاستخدام المستمر وذلك بصورة مستقلة على نحو كبير عن التدفقات النقدية الداخلة للوحدات المنتجة للنقد الأخرى.

القيمة القابلة للاسترداد لموجود أو لوحد منتج للنقد هي قيمته قيد الاستخدام وقيمه العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أكبر. تستند القيمة قيد الاستخدام إلى التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، مخصصة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل الخصم لما قبل الضريبة الذي يعكس التقييمات السوقية الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة لذلك الموجود أو الوحدة المنتجة للنقد.

٤. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

ه) انخفاض القيمة (تابع)

الموجودات غير المالية (تابع)

يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية للموجود أو الوحدة المنتجة للنقد قيمته القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في الربح أو الخسارة.

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في الربح أو الخسارة. ويتم تخصيصها لتخفيض القيم الدفترية للأصول الأخرى في وحدة توليد النقد على أساس نسبي.

يتم عكس خسارة انخفاض القيمة فقط بالحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة الدفترية للأصل القيمة الدفترية التي كانت ستحدد بعد خصم الاستهلاك لو لم يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة.

ه) النقد وما يعادله

يتكون النقد وما يعادله في بيان المركز المالي الموحد من النقد لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل

و) المخصصات

يتم الاعتراف بمخصص عندما:

- يكون لدى هيئة التنظيم التزام حالي (قانوني أو استدلائي) نتيجة لحدث سابق
- ويكون من المحتمل أن يطلب من هيئة التنظيم سداد الالتزام
- ويمكن إجراء تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام.

يكون المبلغ المخصص القيمة الحالية، بأفضل تقدير، للمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام. يتم خصم مبلغ المخصص باستخدام معدل خصم قبل الضريبة عندما لا يكون من المتوقع حدوث تأثير التدفق النقدي المستقبلي المتوقع المتعلق بالمخصص بعد وقت قصير من تاريخ إعداد التقارير ويكون تأثير الخصم جوهرياً. تتم مراجعة المخصصات سنوياً لتعكس أفضل التقديرات الحالية للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزامات.

ح) الإجراءات

عقود الإيجار – هيئة التنظيم كمستأجر

عند إبرام عقد، تقوم هيئة التنظيم بتقييم ما إذا كان العقد يمثل إيجاراً، أو يحتوي على إيجار. يعتبر العقد على أنه يمثل إيجاراً، أو يحتوي على إيجار إذا كان ينقل الحق في السيطرة على استخدام الموجود المعين لمدة زمنية بمقابل. لتقييم ما إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام موجود معين تقوم هيئة التنظيم بتقييم ما إذا كان:

- العقد ينطوي على استخدام موجود محدد - قد يتم تحديد ذلك بصورة ضمنية أو صريحة ويجب أن يكون مميزاً من الناحية الفعلية أو يمثل كل كفاءة الموجود الفعلي المتميز. إذا كان للمورد الحق في استبدال الموجود، عندها لا يعتبر الموجود محددًا
- ولدى هيئة التنظيم الحق في الحصول على جميع المنافع الاقتصادية من استخدام الموجود طوال فترة الاستخدام
- ولدى هيئة التنظيم الحق في توجيه استخدام الموجود. لدى هيئة التنظيم هذا الحق عندما يكون لديها حقوق اتخاذ القرار ذات الصلة بتغيير كيفية وغرض استخدام الموجود. وفي حالات نادرة عندما يتم التحديد المسبق للقرار حول كيفية والغرض من استخدام الموجود يكون لديها الحق في توجيه استخدام الموجود إذا كان لها الحق في تشغيل الموجود؛ أو قامت بتصميم الموجود بالصورة التي تحدد مسبقاً كيفية استخدامه والغرض من ذلك.

٤. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(ح) الإيجارات (تابع)

عقود الإيجار - هيئة التنظيم كمستأجر (تابع)

عندما يتبين أن هيئة التنظيم هي مستأجر، يتم الاعتراف بأصل متعلق بحق الاستخدام (انظر سياسة المحاسبة "أصول حق الاستخدام") والتزام إيجاري في تاريخ بدء الإيجار.

يقاس الالتزام الإيجاري عند البداية بالقيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية غير المدفوعة في تاريخ البدء، مخصومة باستخدام معدل الفائدة الضمني في الإيجار، أو إذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة، يستخدم معدل الاقتراض الإضافي لهيئة التنظيم. بشكل عام، تستخدم هيئة التنظيم معدل الاقتراض الإضافي كمعدل خصم.

تشتمل مدفوعات الإيجار المضمنة في قياس مطلوب الإيجار على ما يلي:

- المدفوعات الثابتة بما في ذلك المدفوعات الثابتة الجوهرية
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو سعر، تقاس في البداية باستخدام المؤشر أو السعر كما في تاريخ البدء
- المبالغ المتوقعة دفعها بموجب ضمان القيمة المتبقية
- سعر الممارسة بموجب خيار شراء تكون هيئة التنظيم متأكدة على نحو معقول من أنها ستقوم بممارسته، ومدفوعات الإيجار في فترة تجديد اختيارية لو كانت هيئة التنظيم متأكدة على نحو معقول من أنها ستقوم بممارسة خيار التمديد، والغرامات عن الإنهاء المبكر لإيجار ما لم تكن هيئة التنظيم متأكدة على نحو معقول من أنها لن تقوم بالإنهاء المبكر.

يقاس الالتزام الإيجاري بعد ذلك بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

تتم إعادة قياس الالتزام الإيجاري عند حدوث تغيير في المدفوعات المستقبلية نتيجة تغيير في مؤشر أو معدل، أو عند تغيير تقدير هيئة التنظيم للمبلغ المتوقع للدفع بموجب ضمان القيمة المتبقية، أو إذا غيرت تقييمها بشأن ممارسة خيار الشراء أو التمديد أو الإنهاء. وعند إعادة قياس الالتزام بهذه الطريقة، يتم إجراء تعديل مماثل على القيمة الدفترية للأصل المتعلق بحق الاستخدام أو يُسجّل في الربح أو الخسارة إذا كانت القيمة الدفترية للأصل قد انخفضت إلى الصفر.

الإيجارات قصيرة الأجل وإيجارات الموجودات المنخفضة القيمة

اختارت هيئة التنظيم عدم الاعتراف بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات الإيجار للإيجارات قصيرة الأجل التي بها فترة إيجار لـ ١٢ شهراً أو أقل والإيجارات ذات الموجودات المنخفضة القيمة (أي ما دون ٥٠٠٠ دولار أمريكي). تعترف الشركة بمدفوعات الإيجار المصاحبة لهذه الإيجارات كمصروف بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

(ط) تكاليف مزايا التقاعد - خطة المساهمات المحددة

وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (١١) لسنة ٢٠١١ بسريان أحكام القانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٢ بشأن التقاعد والمعاشات على العاملين القطريين بهيئة مركز قطر للمال وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، تم قبول هيئة التنظيم في صندوق المعاشات الذي تديره هيئة التقاعد العام والتأمينات الاجتماعية في ٢٦ يناير ٢٠١١.

وبناءً على تطبيق القانون رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية من قبل هيئة التنظيم خلال العام، يجب على جميع الموظفين القطريين المساهمة بنسبة ٧٪، وتساهم هيئة التنظيم بنسبة ١٤٪ من الدخل الخاضع للمعاش للموظف. وتعترف مساهمة هيئة التنظيم كمصروف في بيان الربح أو الخسارة.

٤. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(ي) مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين

تقوم هيئة التنظيم بتكوين مخصصات لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين، ويعتمد استحقاق هذه المزايا على الراتب النهائي للموظف ومدة خدمته، بشرط إكمال فترة الخدمة الدنيا اعتبارًا من ١ يناير ٢٠١٧. إن الحد الأقصى لعدد سنوات الخدمة المؤهلة فيما يتعلق باستحقاقات نهاية الخدمة للموظفين بموجب هذه السياسة هو ١٠ سنوات للموظفين الأجانب و٢٠ سنة للقطريين. تُدفع استحقاقات نهاية الخدمة عند استقالة الموظف أو إنهاء خدمته. ويتم احتساب التكاليف المتوقعة لهذه المزايا خلال فترة العمل.

(ك) الاعتراف بالإيراد

إيرادات الرسوم

تُقاس إيرادات الرسوم عن الخدمات المقدمة على مدى فترة معينة على أساس الوقت المناسب مع تلك الفترة. ويشمل ذلك الرسوم السنوية للتراخيص المكتسبة من الكيانات المنظمة.

إيرادات الرسوم المتعلقة بمعالجة الطلبات غير قابلة للاسترداد ويتم الاعتراف بها كإيراد عند استلامها.

الغرامات المالية

وفقًا للوائح الخدمات المالية، تمتلك هيئة التنظيم السلطة لفرض غرامات مالية عندما ترى أن شخصًا قد خالف متطلبات محددة واردة في المادة ٨٤ (١) من الأنظمة. وتحدد المبادئ التي تتبعها هيئة التنظيم لتحديد مبلغ أي غرامة مالية في السياسات العامة للتنفيذ لعام ٢٠٢٣ الخاصة بهيئة التنظيم. ويتم احتساب الغرامات المالية عند فرضها مع مراعاة التقييم المرتبط بالقيود المترتبة على المقابل المتغير.

إيرادات الفوائد

تعترف إيرادات الفوائد عند تراكم الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعالة، حيث يُخصم المعدل المستخدم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرّة طوال العمر المتوقع للأصل المالي إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي.

إيرادات أخرى

تعترف الإيرادات الأخرى عندما تفي هيئة التنظيم بالتزامات الأداء الخاصة بها، وفقًا لمبدأ الاستحقاق، مع عكس المبلغ الذي تتوقع هيئة التنظيم أن تستحقه.

(ل) الاعتمادات الحكومية

تعترف الاعتمادات الحكومية بقيمتها العادلة عند وجود ضمان معقول بأن هيئة التنظيم ستسلمها، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل الشامل على مدى الفترة اللازمة لمطابقتها مع التكاليف التي تهدف لتعويضها. ويتم التعامل مع الاعتمادات الحكومية الزائدة على أنها اعتمادات مستلمة مقدمًا ضمن الحسابات المستحقة والذمم المستحقة ويتم ترحيلها للسنة التالية.

(م) الاعتراف بالمصروفات

تعترف المصروفات في بيان الربح أو الخسارة عند حدوث انخفاض في المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بانخفاض في أصل أو زيادة في التزام ويمكن قياسه بشكل موثوق.

يتم الاعتراف بالمصروف فورًا في قائمة الدخل الشامل عندما لا ينتج عن الإنفاق أي منافع اقتصادية مستقبلية، أو عندما لا تستوفي المنافع الاقتصادية المستقبلية شروط الاعتراف كأصل في قائمة المركز المالي أو تتوقف عن الاستيفاء، كما في حالات انخفاض قيمة الأصول.

(ن) العملة الأجنبية

يجرى تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الريال القطري بسعر الصرف السائد في تواريخ المعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ التقرير إلى أسعار الصرف السائدة في تاريخ التسوية أو التقرير. يتم الاعتراف بفروق صرف العملات المحققة وغير المحققة الناتجة عن ذلك في بيان الربح أو الخسارة.

هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٥. أثاث ومعدات

التكلفة:	أثاث وتجهيزات	معدات المكتب	تحسينات مياتي مستأجرة	أعمال قيد التنفيذ	إجمالي
في ١ يناير ٢٠٢٤	٢٩١	٢٧٧	٢٧٥	-	٨٤٣
إضافات	١٢	-	١١	٩٠	١١٣
تحويل	-	٤٣	٧	(٥٠)	-
شطب	-	-	-	(٢)	(٢)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ / ١ يناير ٢٠٢٥	٣٠٣	٣٢٠	٢٩٣	٣٨	٩٥٤
إضافات	٢	٥	-	٣	١٠
تحويل	-	-	٥	(٥)	-
استبعاد	(٣)	(١)	-	-	(٤)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣٠٢	٣٢٤	٢٩٨	٣٦	٩٦٠
الاستهلاك المتراكم:					
في ١ يناير ٢٠٢٤	٧٥	٦٦	٢٣	-	١٦٤
اهتلاك السنة (الإيضاح ١٧)	٨٩	٨٣	٩٩	-	٢٧١
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ / ١ يناير ٢٠٢٥	١٦٤	١٤٩	١٢٢	-	٤٣٥
اهتلاك السنة (الإيضاح ١٧)	٨٣	٩٠	١٠٧	-	٢٨٠
استبعاد	(٣)	(١)	-	-	(٤)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٢٤٤	٢٣٨	٢٢٩	-	٧١١
صافي القيمة الدفترية:					
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٥٨	٨٦	٦٩	٣٦	٢٤٩
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١٣٩	١٧١	١٧١	٣٨	٥١٩

هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

ألف دولار أمريكي

٦. الموجودات غير الملموسة

إجمالي	أعمال قيد التنفيذ	تطوير البرامج	برامج الكمبيوتر	
				التكلفة:
٤,٠٣٦	٥٧٩	٢,٨٣٧	٦٢٠	في ١ يناير ٢٠٢٤
٢٦٢	٢٦٢	-	-	إضافات خلال السنة
-	(٥٩٤)	٢٠	٥٧٤	تحويل
(٦٨)	(٦٨)	-	-	تحويل إلى تكاليف
٤,٢٣٠	١٧٩	٢,٨٥٧	١,١٩٤	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ / ١ يناير ٢٠٢٥
١٧٢	١٧٢	-	-	إضافات
-	(٥٨)	-	٥٨	تحويل
(٥٦١)	-	-	(٥٦١)	استبعاد
٣,٨٤١	٢٩٣	٢,٨٥٧	٦٩١	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
				الاستهلاك المتراكم:
٣,٢٩٧	-	٢,٦٧٨	٦١٩	في ١ يناير ٢٠٢٤
١٠٥	-	٥٣	٥٢	اهتلاك السنة (الإيضاح ١٧)
٣,٤٠٢	-	٢,٧٣١	٦٧١	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ / ١ يناير ٢٠٢٥
١٧٣	-	٤٩	١٢٤	اهتلاك السنة (الإيضاح ١٧)
(٥٦١)	-	-	(٥٦١)	استبعاد
٣,٠١٤	-	٢,٧٨٠	٢٣٤	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
				صافي القيمة الدفترية:
٨٢٧	٢٩٣	٧٧	٤٥٧	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٨٢٨	١٧٩	١٢٦	٥٢٣	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٧. موجودات حق الاستخدام

تملك هيئة التنظيم عقود إيجار للمكاتب ومعدات المكاتب والمركبات المستخدمة في عملياتها. تبلغ مدة إيجار المساحات المكتبية، والمعدات المكتبية والمركبات عادةً ثلاث سنوات.

في ما يلي حركة أصول حق الاستخدام:

الإجمالي	مركبات	مساحة مكتبية	معدات مكتبية	
١,٨٥٩	٨١	١,٧٢٨	٥٠	كما في ١ يناير ٢٠٢٤
٣١٦	-	-	٣١٦	إضافات
(٧٩٤)	(٣٤)	(٦٤٨)	(١١٢)	اهتلاك السنة (الإيضاح ١٧)
١,٣٨١	٤٧	١,٠٨٠	٢٥٤	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ / ١ يناير ٢٠٢٥
٥٣	-	-	٥٣	إضافات
١,٢٦٨	-	١,٢٦٢	٦	تعديل
(٨١١)	(٣٤)	(٦٤٨)	(١٢٩)	اهتلاك السنة (الإيضاح ١٧)
١,٨٩١	١٣	١,٦٩٤	١٨٤	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

ألف دولار أمريكي

٨. الأطراف ذات العلاقة

تشمل الأطراف ذات العلاقة الجهات الأخرى التابعة لمركز قطر للمال، والإدارات والوزارات الحكومية ذات الصلة، وأعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين الإداريين في هيئة التنظيم، والجهات التي يملكون فيها حصصًا رئيسية. ويتم اعتماد سياسات التسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة هيئة التنظيم.

شروط وأحكام المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

ليست الأرصدة القائمة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مضمونة، ولا تحمل فوائد، ويتم السداد نقدًا عند الطلب. ولم يتم تقديم أو استلام أي ضمانات مقابل أي أرصدة مستحقة من الأطراف ذات العلاقة.

(أ) المبلغ المستحق من الأطراف ذات العلاقة

٢٠٢٤	٢٠٢٥	أطراف أخرى ذات العلاقة
١٣,٨٦٨	١٧,٦٠٥	وزارة المالية (١)، (٢)
٣٤	-	مصرف قطر المركزي
١٣٠	١٦٤	شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية
٧	٧	هيئة قطر للأسواق المالية
<u>١٤,٠٣٩</u>	<u>١٧,٧٧٦</u>	

(١) تشمل المبالغ المستحقة من وزارة المالية مبلغًا قدره ٤,٦٦٧ ألف دولار أمريكي (٢٠٢٤: ٢,٩٥٦ ألف دولار أمريكي)، وذلك فيما يتعلق بسداد رواتب ومصروفات أخرى مرتبطة باللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

(٢) اعتبارًا من ١ يناير ٢٠١٧، قررت هيئة التنظيم الاعتراف بالمبالغ المتعلقة بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين ضمن البيانات المالية. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، تم إثبات مبلغ قدره ١٢,٧٨٨ ألف دولار أمريكي (٢٠٢٤: ١٠,٧٨٠ ألف دولار أمريكي) كذمم مدينة على وزارة المالية، وذلك استنادًا إلى خطاب تأكيد تم استلامه لتعويض هيئة التنظيم عن مدفوعات مكافآت نهاية الخدمة. ومن هذا المبلغ، تم إدراج ١١ ألف دولار أمريكي (٢٠٢٤: ١١٠ ألف دولار أمريكي) ضمن بند الذمم المدينة والمصروفات المدفوعة مقدمًا، وذلك في ما يتعلق بالموظفين الذين تقدموا باستقالاتهم.

إن المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة مصنفة على النحو التالي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	الجزء المتداول (الإيضاح ٩)
٣,٣٦٩	٤,٩٩٩	الجزء غير المتداول
<u>١٠,٦٧٠</u>	<u>١٢,٧٧٧</u>	
<u>١٤,٠٣٩</u>	<u>١٧,٧٧٦</u>	

(ب) معاملات الأطراف ذات العلاقة

ترد في ما يلي تفاصيل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال الفترة:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	اعتمادات مالية من الحكومة
٥٠,٨٣٣	٥٢,٣٢٣	مشاركة دخل مع أطراف ذي علاقة
-	٥	خدمات مقدمة إلى طرف ذي علاقة
٩٥	-	رواتب ومصاريف مدفوعة بالنيابة عن أطراف ذات علاقة
<u>٢,٢٧٤</u>	<u>١,٩٩٠</u>	

هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

ألف دولار أمريكي

٨. الأطراف ذات العلاقة (تابع)

ج) تعويضات كبار موظفي الإدارة

يتمثل كبار مسؤولي الإدارة بأعضاء مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي، ونائب الرئيس التنفيذي، والمدراء التنفيذيين، والمدير التنفيذي للعمليات، والمدير التنفيذي للشؤون المالية. تتضمن مكافأة كبار المسؤولين في الإدارة المصاريف التالية:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
٧,٨١٨	٨,٠٥٥	مكافآت قصيرة الأجل

٩. ندم مدينة ومصاريف مدفوعة مسبقاً

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
٣,٣٦٩	٤,٩٩٩	مبلغ مستحق من أطراف ذات علاقة - متداول (إيضاح ٨)
٨٧٣	١,٢٣٦	فوائد مستحقة
٥٨٨	٩٤٤	مصاريف مدفوعة مسبقاً
٣٠٩	٣١٦	إيرادات الرسوم المستحقة القبض (١)
٨	-	ندم مدينة أخرى
٥,١٤٧	٧,٤٩٥	

(١) خلال العام، أقرت هيئة التنظيم مخصص خسارة قدره ٣١ ألف دولار أمريكي (٢٠٢٤: صفر دولار أمريكي).

١٠. النقد وما يعادله

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
٦,٤٥١	٢,٦٤٠	أرصدة لدى البنوك
٤٤,٩١١	٥٣,٤٥٥	- الحسابات الجارية (١)
٥١,٣٦٢	٥٦,٠٩٥	- الودائع قصيرة الأجل (٢)
(١٢٠)	(١٤٢)	النقد وما يعادله وفقاً لبيان التدفقات النقدية
٥١,٢٤٢	٥٥,٩٥٣	ناقص: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للودائع قصيرة الأجل (٣)
		النقد وما يعادله وفقاً لبيان المركز المالي

(١) النقد في الحسابات الجارية لدى البنوك لا يكسب أي فائدة

(٢) يتم إيداع الودائع قصيرة الأجل لفترات متفاوتة تصل إلى ثلاثة أشهر أو أقل، أو لفترات تتجاوز ثلاثة أشهر مع خيار السحب عند الطلب، وذلك وفقاً لاحتياجات هيئة التنظيم من النقد الفوري. وتدر هذه الودائع فائدة تصل إلى ٤,٥٧٪ سنوياً (٢٠٢٤: ٦٪ سنوياً). وخلال السنة، حققت هيئة التنظيم دخل فائدة قدره ٢,٠٦٧ ألف دولار أمريكي (٢٠٢٤: ٢,٢٢٠ ألف دولار أمريكي).

(٣) الحركة في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للودائع قصيرة الأجل على النحو التالي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
٨٨	١٢٠	الرصيد كما في ١ يناير
٣٢	٢٢	مصاريف السنة
١٢٠	١٤٢	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر

١١. حقوق الملكية

بموجب المادة ١٤ من القانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥ بإصدار قانون مركز قطر للمال، "يجوز الاحتفاظ بأي فوائض في الدخل (سواء كانت مدرجة في الموازنة أم لا) من قبل هيئة التنظيم أو إعادتها إلى الدولة حسبما تقرر هيئة التنظيم".

ينص البند ٦ من الجدول ١ من أنظمة الخدمات المالية على أنه "يجوز أيضًا تطبيق أي فوائض في الدخل على النفقات لسداد أي مديونية تتكبدها هيئة التنظيم أو لإنشاء احتياطي عام واحتياطيات أخرى قد تراها هيئة التنظيم مناسبة بشكل معقول".

الاحتياطي العام

تماشيًا مع الأحكام المذكورة أعلاه، وافق مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢٦ على تحويل مبلغ قدره ٤,٢٣٠ ألف دولار أمريكي (٢٠٢٤: ٣,٤٩٠ ألف دولار أمريكي) من الأرباح المدورة إلى الاحتياطي العام.

١٢. مطلوبات الإيجار

حركة مطلوبات الإيجار على النحو التالي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
١,٨٨٠	١,٤٣٤	كما في ١ يناير
٣١٦	٥٣	إضافات
-	١,٢٦٨	معدل
١٠٥	٦٩	مصاريف فوائد
(٨٦٧)	(٨٨٥)	مدفوعات
١,٤٣٤	١,٩٣٩	كما في ٣١ ديسمبر

يتم عرض مطلوبات الإيجار على النحو التالي بين المطلوبات غير المتداولة والمتداولة:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
٩٢٧	١,١٧٧	جزء غير متداول
٥٠٧	٧٦٢	جزء متداول
١,٤٣٤	١,٩٣٩	

أقرت هيئة التنظيم بمصاريف الإيجار من عقود الإيجار قصيرة الأجل بقيمة ١٩٧ ألف دولار أمريكي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١٩٢ ألف دولار أمريكي) (إيضاح ١٧).

١٣. مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

في ما يلي الحركة في المخصص المعترف به في بيان المركز المالي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
٨,٥٤٣	١٠,٧٤٨	الرصيد كما في ١ يناير
٢,٣٤٨	٢,٢٩٨	المخصص للسنة
(١٤٣)	(٢٥٨)	المدفوع خلال السنة
١٠,٧٤٨	١٢,٧٨٨	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر

هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

ألف دولار أمريكي

١٣. مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (تابع)

يتم عرض استحقاقات نهاية خدمة الموظفين على النحو التالي بين المطلوبات غير المتداولة والمتداولة:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
١٠,٦٧٠	١٢,٧٧٧	جزء غير متداول
٧٨	١١	جزء متداول (إيضاح ١٥)
<u>١٠,٧٤٨</u>	<u>١٢,٧٨٨</u>	

١٤. صندوق قروض الموظفين

بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢) لسنة ٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الموارد البشرية المدنية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٦ خصصت الوزارة رصيداً قدره صفر دولار أمريكي في العام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٦١٧ ألف دولار أمريكي) لهيئة تنظيم مركز قطر للمال. يهدف هذا التخصيص إلى إنشاء صندوق قروض الموظفين لتوفير سلف لنفقات الزواج والحياة للموظفين القطريين. تتم إدارة القرض وفقاً لسياسة قروض الموظفين في هيئة التنظيم بما يتماشى مع أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الموارد البشرية.

١٥. ذمم دائنة ومستحقات

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
٤٠٥	٧٢٤	ذمم دائنة
٥,٦٩٠	٦,٦٣٧	مصاريف مستحقة وغيرها
٥,٠٨١	٦,٠٧٣	مساعدة حكومية مستلمة مقدماً (إيضاح ٢)
١,٣٤٩	١,٤٢٢	رسوم مستلمة مقدماً
٧٨	١١	منافع دائنة للموظفين المستقبليين (إيضاح ١٣)
<u>١٢,٦٠٣</u>	<u>١٤,٨٦٧</u>	

١٦. غرامات مالية

بموجب أنظمة الخدمات المالية المتبعة في مركز قطر للمال، تتمتع هيئة التنظيم بسلطة فرض غرامات مالية حيثما يتراءى لها بأن الشخص (وفقاً للتعريف الوارد بتلك الأنظمة) قد خالف المتطلبات ذات الصلة المنصوص عنها في البند (١) من المادة (٨٤) من أنظمة الخدمات المالية.

فرضت هيئة التنظيم غرامات مالية ورسومياً أخرى ذات صلة على بعض الشركات والأفراد المعينين، منها ١٠٦,١٩٤ ألف دولار أمريكي (٢٠٢٤: ٩٦,٤٦٩ ألف دولار أمريكي) مستحقة السداد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. ستعترف هيئة التنظيم بالغرامة المالية (والإيرادات ذات الصلة) كإيرادات عند معالجة المعوقات التي تحول دون ذلك، انظر الإيضاح (د) ٣ وفي هذا الصدد، أقرت هيئة التنظيم الاعتراف بمبلغ ١٨٥ ألف دولار أمريكي خلال السنة (٢٠٢٤: ٥٤ ألف دولار أمريكي) في بيان الدخل أو الخسارة.

١٧. المصاريف العمومية والإدارية

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
١٩٢	١٩٧	إيجار
١,٠١١	١,٣٧٧	استشارات وأتعاب ومهنية
١٠٥	١٧٣	إطفاء الموجودات غير الملموسة (إيضاح ٦)
٧٩٤	٨١١	استهلاك حق استخدام موجودات (إيضاح ٧)
٢٧١	٢٨٠	استهلاك أثاث ومعدات (إيضاح ٥)
١,٣٢٢	١,٦٠١	مصاريف أخرى
<u>٣,٦٩٥</u>	<u>٤,٤٣٩</u>	

١٨. الأدوات المالية وإدارة المخاطر

(أ) إدارة المخاطر المالية

تعرض هيئة التنظيم للمخاطر التالية الناتجة عن استخدامها للأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- ومخاطر السيولة
- ومخاطر السوق

يعرض هذا الإيضاح معلومات حول تعرض هيئة التنظيم لكل من المخاطر المذكورة أعلاه وأهداف الشركة وسياساتها وعملياتها لقياس وإدارة المخاطر. تم إدراج المزيد من الإفصاحات الكمية ضمن هذه البيانات المالية.

تتحمل الإدارة المسؤولية الكاملة عن وضع إطار إدارة المخاطر الخاص بهيئة التنظيم والإشراف عليه. وتوضع سياسات إدارة المخاطر الخاصة بهيئة التنظيم لتحديد المخاطر التي تواجهها وتحليلها، ووضع حدود وضوابط مناسبة للمخاطر، ومراقبة المخاطر والالتزام بالحدود. وتُراجع سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بانتظام لمواكبة التغيرات في ظروف السوق وأنشطة هيئة التنظيم.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية لهيئة التنظيم الناتجة عن عجز طرف مقابل في أداء مالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية. إن تعرض هيئة التنظيم لمخاطر الائتمان ينشأ عن تقصير الطرف المقابل، ويكون الحد الأقصى للتعرض مساوياً للقيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية كالتالي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
٥١,٢٤٢	٥٥,٩٥٣	أرصدة لدى البنوك تتضمن ودائع قصيرة الأجل
١٤,٠٣٩	١٧,٧٧٦	مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة
٨٧٣	١,٢٣٦	فوائد مستحقة
٣١٧	٣١٦	ذمم مدينة أخرى
<u>٦٦,٤٧١</u>	<u>٧٥,٢٨١</u>	

النقد لدى البنوك بما في ذلك الودائع قصيرة الأجل

يُعدّ خطر الائتمان المتعلق بأرصدة البنوك محدوداً، حيث تتعامل هيئة التنظيم فقط مع بنوك ذات سمعة عالية وأطراف مقابلة موثوقة.

طبقت هيئة التنظيم النهج العام لتحديد خسائر الائتمان على الودائع لأجل. وتم تكوين مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة على الودائع قصيرة الأجل بمبلغ ٢٢ ألف دولار أمريكي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٣٢ ألف دولار أمريكي).

المبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة

تتعلق غالبية المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة بأرصدة مستحقة القبض من وزارة المالية. وتعد وزارة المالية جهة حكومية ذات قدرة مالية قوية ومدعومة بسيادة الدولة. وبناءً عليه، ترى الإدارة أن مخاطر الائتمان المرتبطة بهذا الرصيد ضئيلة للغاية.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم تمكن هيئة التنظيم من الوفاء بالتزامات الدفع المصاحبة لمطلوباتها المالية التي يتم سدادها بتسليم نقد أو موجودات مالية أخرى عند حلول موعد استحقاقها. تعتمد الإدارة في إدارة السيولة المقاربة الكائنة في ضمان امتلاك ما يكفي من السيولة، إلى أقصى حد ممكن، لتلبية التزاماتها عند استحقاقها، في ظروف عادية أو ظروف يتخللها الإجهاد، من دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بما يمس بسمعة هيئة التنظيم. تحدّ هيئة التنظيم من مخاطر السيولة لديها بالحصول على اعتمادات من الحكومة لتمويل أنشطة التشغيل والنفقات الرأسمالية لها. إن شروط الخدمات بهيئة التنظيم توجب سداد المبالغ خلال ٣٠ يوماً من تاريخ تقديم الخدمة.

هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

ألف دولار أمريكي

١٨. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تابع)

(أ) إدارة المخاطر المالية (تابع)

يلخص الجدول أدناه آجال استحقاق الالتزامات المالية لهيئة التنظيم، غير المخصومة، في تاريخ التقرير. وتساوي الأرصدة المستحقة خلال ١٢ شهرًا أرصدها الدفترية، نظرًا لأن تأثير الخصم غير جوهري.

التدفقات النقدية التعاقدية			٣١ ديسمبر ٢٠٢٥		الالتزامات المالية غير المشتقات
أكثر من سنة	أقل من سنة	إجمالي	القيمة الدفترية	القيمة الدفترية	
-	(٧٢٤)	(٧٢٤)	٧٢٤		نم داتنة
(١,٢٣٨)	(٨٥٦)	(٢,٠٩٤)	١,٩٣٩		مطلوبات الإيجار
(١,٢٣٨)	(١,٥٨٠)	(٢,٨١٨)	٢,٦٦٣		إجمالي

التدفقات النقدية التعاقدية			٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		الالتزامات المالية غير المشتقات
أكثر من سنة	أقل من سنة	إجمالي	القيمة الدفترية	القيمة الدفترية	
-	(٤٠٤)	(٤٠٤)	٤٠٤		نم داتنة
(٥١٢)	(٩٩٨)	(١,٥١٠)	١,٤٣٤		مطلوبات الإيجار
(٥١٢)	(١,٤٠٢)	(١,٩١٤)	١,٨٣٨		إجمالي

لا يتوقع أن تحدث التدفقات النقدية المدرجة في تحليل الاستحقاق في وقت أقرب بكثير من المتوقع، أو بمبالغ مختلفة بشكل كبير.

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر التغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية التي تؤثر على إيرادات هيئة التنظيم أو قيمة أدواتها المالية. يتمثل الهدف من إدارة مخاطر السوق في إدارة ومراقبة التعرض لمخاطر السوق وفق معايير مقبولة في حين تعظيم العائدات.

مخاطر العملات

تنشأ مخاطر العملات عند ربط المعاملات التجارية المستقبلية أو الأصول أو المطلوبات المعترف بها بعملة أجنبية غير العملة التشغيلية لهيئة التنظيم. لا تتعرض هيئة التنظيم إلى مخاطر كبيرة من مخاطر صرف العملة حيث أنها تتعامل بالدرجة الأولى بالريال القطري الذي يشكل العملة التشغيلية لهيئة التنظيم.

مخاطر أسعار الفائدة

مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لتقلبات أسعار الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة في السوق. لا تتعرض هيئة التنظيم لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها التي تحمل الفوائد (الودائع لدى البنوك) حيث أن أسعار الفوائد على هذه الودائع ثابتة. لا يتأثر بيان الدخل الشامل وحقوق الملكية بالتغيرات المحتملة المعقولة في معدلات الفائدة، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، حيث أن هيئة التنظيم لا تحتفظ بموجودات مالية أو مطلوبات مالية ذات معدلات فائدة متغيرة في تاريخ التقرير.

١٨. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تابع)

(ب) إدارة رأس المال

الهدف الرئيسي لهيئة التنظيم هو الحفاظ على قاعدة رأسمالية متينة لدعم عملياتها وتطويرها المستقبلي.

يتم تمويل هيئة التنظيم من خلال مخصصات حكومية لتغطية نفقاتها التشغيلية والرأسمالية. ووفقاً للمادة رقم (١٤) من قانون مركز قطر للمال رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥، يجوز الاحتفاظ بأي فائض في المخصصات عن النفقات، ويُدرج ضمن الأرباح المدورة، ويُشكل جزءاً من القاعدة الرأسمالية لهيئة التنظيم.

ولا تخضع هيئة التنظيم لأي متطلبات رأسمالية مفروضة من جهات خارجية.

(ج) قياس القيمة العادلة

تمثل القيمة العادلة السعر المتحصل عند بيع أصل أو يُدفع عند نقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. تُسجل أصول هيئة التنظيم غير المالية بالتكلفة مطروحاً منها أي استهلاك متراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة. تُقاس الأصول والالتزامات المالية لهيئة التنظيم بالتكلفة المستهلكة وليس بالقيمة العادلة. ترى الإدارة أن القيم الدفترية لأصولها والتزاماتها المالية في تاريخ التقرير تمثل تقريباً معقولاً لقيمتها العادلة، ولذلك لم يتم إدراج أي تسلسل هرمي للقيمة العادلة.

(د) مقاصة الأصول والالتزامات المالية

لا تمتلك هيئة التنظيم أي أصول أو التزامات مالية خاضعة للمقاصة أو ترتيبات المقاصة الرئيسية القابلة للتنفيذ أو أي اتفاقيات مماثلة.

١٩. الالتزامات

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
		التزامات إيجار غير قابلة للإلغاء
٩٩٨	٨٥٦	خلال سنة واحدة
٥١٢	١,٢٣٨	بعد سنة واحدة ولكن لا تزيد عن خمس سنوات
<u>١,٥١٠</u>	<u>٢,٠٩٤</u>	
		التزامات خدمات غير قابلة للإلغاء
٢,٦٤١	٣,٠٤٣	خلال سنة واحدة
٤٦٢	٥٤٤	بعد سنة واحدة ولكن لا تزيد عن خمس سنوات
<u>٣,١٠٣</u>	<u>٣,٥٨٧</u>	

٢٠. أرقام المقارنة

تمت إعادة تصنيف أرقام المقارنة للسنة السابقة، عند الضرورة، لتتوافق مع عرض السنة الحالية. ومع ذلك، لم يكن لإعادة التصنيف أي تأثير على صافي الربح أو إجمالي الأصول أو حقوق الملكية للسنة المقارنة.

٢١. الأحداث اللاحقة

التطورات الجيوسياسية

بعد تاريخ إعداد هذا التقرير، تصاعدت التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، مما أدى إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار والغموض في المنطقة، بما في ذلك قطر. قد تؤثر هذه التطورات سلباً على بيئة العمل التي تمارس فيها هيئة التنظيم مهامها التنظيمية والإدارية. تُعتبر هذه الأحداث من الأحداث اللاحقة غير المعدلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ١٠ (الأحداث اللاحقة لفترة التقرير).

٢١. الأحداث اللاحقة (تابع)

التطورات الجيوسياسية (تابع)

نظرًا لتطور الوضع، فإن تأثير هذه التصعيدات يخضع لمستويات عالية من عدم اليقين. تراقب الإدارة الوضع عن كثب وتقيم الأثر المحتمل على عمليات هيئة التنظيم ووضعها المالي وتدفقاتها النقدية. في تاريخ اعتماد هذه البيانات المالية، لا تستطيع هيئة التنظيم تقدير الأثر المالي لهذه الأحداث بدقة.

رسالة من وزارة المالية

في ١٧ فبراير ٢٠٢٦، تلقت هيئة التنظيم رسالة من وزارة المالية تؤكد وجوب قيام الجهات المعنية بتسوية مستحقات الخبراء المتعاقدين في اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (انظر الايضاح ٨(أ)) من ميزانياتها المعتمدة لعام ٢٠٢٦. وتتعلق هذه الرسالة بالمبالغ المستحقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وتُعتبر حدث لاحق غير معدل. وبناء على ذلك، لم يتم إجراء أي تعديل على البيانات المالية.

باستثناء الأمور المذكورة أعلاه، لم تحدث أي أحداث جوهرية أخرى بعد تاريخ التقرير من شأنها أن تؤثر بشكل ملموس على فهم هذه البيانات المالية.